ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Mirza Jawad Khan Saʿd al-Dawla and His Role in the Iranian Constitutional Revolution 1905–1911

Dr. Raheem Kadhim Mohammed

Dr. Ali Abed Hamadi

University of Wasit / College of Education for Humanities

Email:
rkadhum@uowasit.edu.iq
aalqushawi@uowasit.edu.iq

Keywords:
Saʿd al-Dawla, Mirza Jawad, Constitutional Revolution, Iran, Minor Autocracy

CC BY

Article info

Article history:
Received 10.Sep.2025
Accepted 15.Oct.2025
Published 28.Nov.2025

A B S T R A C T

Mirza Jawad Khan, known as Saʿd al-Dawla, was one of the prominent figures who left a clear imprint on the history of modern and contemporary Iran, particularly during the Constitutional Revolution (1905–1911). Until 1907, he was among the most ardent supporters of the revolution as a member of the parliament. However, he did not withstand the temptations of power and the pursuit of political influence for long. He shifted from the opposition camp to the royalist front, becoming one of the key figures aligned with Mohammad Ali Shah and serving as the head of the last cabinet during the so-called "Minor Autocracy" (1908–1909). His political role came to an end thereafter, despite his attempts to return to the political scene in 1911.

© 2025 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol61.Iss3.5085

ميرزا جواد خان سعد الدولة ودوره في الثورة الدستورية الإيرانية ١٩٠٥– ١٩١١

أ.د. رحيم كاظم محمد الهاشمي **أ.م.د. علي عبد حمادي**

جامعة واسط – كلية التربية للعلوم الانسانية

الملخص:

شخصية ميرزا جواد خان الملقب بـ(سعد الدولة) من الشخصيات التي كان لها اثر واضح في تاريخ ايران الحديث والمعاصر ولاسيما في الحقبة المعرف بالثورة الدستورية (١٩٠٥–١٩١١)، فحتى عام ١٩٠٧ كان من اشد المدافعين عن تلك الثورة عندما كان عضوا في البرلمان، لكنه لم يصمد طويلا امام مغريات السلطة والبحث عن النفوذ السياسي، لذلك انتقل من جبهة المعارضة الى جبهة المولاة، واصبح أحد أهم الشخصيات المحسوبة على محمد علي شاه، ورئيس آخر

حكومة في ما يعرف بالاستبداد الصغير ١٩٠٨-١٩٠٩، لينتهي بذلك دوره السياسي على الرغم من محاولته العودة للحياة السياسية في عام ١٩١١.

الكلمات المفتاحية: سعد الدولة ، ميرزا جواد ، الثورة الدستورية ، ايران ، الاستبداد الصغير

المقدمة

شكلت الثورة الدستورية في عام ١٩٠٥ مرحلة مهمة من مراحل التاريخ الإيراني الحديث، ومثلت منعطف تاريخي مهم في تاريخ نضال الشعوب في سبيل خلاصها الاستبداد، كما أن أي دراسة لتلك الثورة تبقى غير مكتملة الجوانب ما لم تدرس الظروف المحيطة، والشخصيات التي كان لها دورا في توجيه احداثها سواء أكان ذلك الدور ايجابي أم سلبي، ومن بين أهم الشخصيات التي كان لها أثر في الثورة الدستورية الميرزا جود خان الملقب بـ (سعد الدولة)، لذلك صار من الضروري دراسة هذه الشخصية وموقفها من الثورة الدستورية من أجل فهم الظروف التي مرت بها تلك الثورة ومراحل تطورها.

اشتملت الدراسة على أربعة محاور، تناول المحور الأول الدور السياسي لسعد الدولة حتى تشكيل مجلس الشورى ٧تشرين الاول١٩٠٧، وتطرق المحور الثاني الى دور سعد الدولة في الثورة الدستورية حتى مايس ١٩٠٨، وركز المحور الثالث على موقف سعد الدولة من الثورة الدستورية من مايس١٩٠٧حتى أيار ١٩٠٩، في حين درس المحور الرابع حكومة سعد الدولة حتى خلع الشاه.

اعتمد الباحث على جملة من المصادر العربية والأجنبية لاسيما الفارسية ذات الصلة بالموضوع، يأتي في مقدمتها كتب الأستاذ الدكتور خضير البديري الدور السياسي للبازار، وإيران في السياسة البريطانية، وكذلك اطروحة عدي محمد كاظم سبتي مجلس الشورى الوطني، وكتاب باقر عاقلي مشاهير رجال، وعبد الحسين نوائي دولتهان ايران، ومجموعة أخرى من المصادر التي أغنت البحث بالمعلومات.

اولا: الدور السياسي لسعد الدولة حتى تشكيل مجلس الشورى ٧تشرين الأول ١٩٠٦

عاشت إيران مع مطلع القرن العشرين ظروفا حرجة واستثنائية، بسبب الصراع المستمر بين السلطة الاستبدادية متمثلة بالشاه ورجال بلاطه وحاشيته، وبين مختلف فئات الشعب الإيراني الذي عبر عن نفسه من خلال قيامه بثورة جماهيرية لإنهاء ذلك الاستبداد، وفي خضم تلك الأحداث انقسم ساسة إيران بين مؤيد لتلك الثورة ومعارض لها، وكان من بين ابرز تلك الشخصيات التي كان لها دورا مفصليا في تلك الأحداث ميرزا جواد سعد الدولة، وهو ابن الحاج ميرزا جبار، وحفيد الحاج صفر علي خوئي، ووالده الحاج جبار مؤسس معمل الزجاج في تبريز، وكان رجلا متنورا يلقب بناظم المهام، ويدير صحيفة" اتفاقية"، كما أن جده الحاج صفر هو من بنى السراي الكبير في سوق تبريز الذي ما زال الى اليوم يحمل اسمه، لذلك امتلك ميرزا جواد مقومات الوصول الى المناصب العليا، إذ كان من أعيان البلاد ، (بابيوردي، ١٤٣٩ هـ.ش، صفحة ٢٠١).

ولد ميرزا جواد في مدينة خوي في اذربيجان عام ١٨٤٦، وأكمل دراسته الأولية في طهران، ثم التحق في دار الفنون، ودرس الهندسة العسكرية فيها على يد أحد المعلمين الفرنسيين، ثم عمل في وزارة الخارجية، كما أرسل الى روسيا لإكمال دراسة التلكراف، لاسيما بعد أن أنشأت بريطانيا خطوط للتلكراف في إيران وربطتها بالهند، وبعد عودته من روسيا أرسل الى تبريز لإدارة دائرة التلكراف في تبريز واطراف اذربيجان، واستمر هناك لمدة ١٢ سنة استطاع خلالها تقديم خدمات جليلة لبلاده، وأسس مدرسة للفنون في تبريز على غرار مدرسة طهران، إلا أنه لم يستمر بعمله بسبب خلافه مع

وزير التلكراف مخبر الدولة على أثر تحويل دائرة التلكراف الى وزارة، ثم كلف برئاسة القسم الإيراني في المعرض الدولي المقام في باريس، وبسبب الخبرة الدبلوماسية التي اكتسبها من خلال اطلاعه على تجارب عدد من الدول الأوربية، لاسيما فرنسا والنمسا كلف ميرزا جواد الاستفادة من خبرات تلك الدول في إصلاح وتنظيم وزارة الخارجية الإيرانية، وقد عمل على ترتيبها من جديد، وأسس فيها قسم للأرشيف خصصه لجمع الوثائق والمعاهدات التي عقدتها إيران مع الدول الأخرى (عاقلي، ١٣٧٠، الصفحات ١٢٠-١٢٢).

وتقديرا لجهود ميرزا جواد منحه الشاه لقب "سعد الدولة" عام ١٨٩٣، كما أرسل الى بلجيكا لغرض تنظيم الشؤون الخارجية لبلاده للمدة (١٨٩٣-١٨٩٦)، وقدم عدد من المقترحات الى الصدر الأعظم أمين الدوله[١] حول تنظيم البريد والكمارك، إذ اقترح عليه استقدام الخبراء البلجيكيين في إدارة الكمارك الإيرانية من أجل زيادة الواردات الإيرانية، وفي هذا المجال تم التعاقد مع الخبير البلجيكي جوزيف ناوس (Naus)[٢] لإدارة الكمارك في إيران (عاقلي، ١٣٧٠، الصفحات ١٢٣-١٢٤)، وفي عام ١٩٠٤ عاد ميرزا جواد سعد الدولة من أوربا، وكلف بإدارة وزارة التجارة في حكومة عين الدولة، وقد رغب بتنظيمها على النمط الأوربي، إلا أن الأمر على ما يظهر قد واجه صعوبة كبيرة، بسبب طبيعة الحكومة المستبدة التي لم تكن ترغب بإصلاح مؤسسات الدولة (نوائي، ١٣٣٥، صفحة ١٣٣). وهنا يبدو أن تعدد سفرات سعد الدولة الى أوربا، وطول اقامته فيها جعلته مطلعا على ما وصلت إليه تلك الدول من تطور في مؤسساتها المختلفة، لذلك سعى الى الاستفادة من تجارب تلك الدول، ونقلها الى بلاده لغرض اصلاح مؤسسات الدولة

في اثناء ذلك الوقت كانت إيران تمر بظروف سياسية واقتصادية حرجة، إذ إن عملية توفير الأموال الضخمة للشاه وبلاطه وحاشيته، فضلا عن رحلاته المتكررة الى أوربا قد أعاقت اغلب الخطط لمعالجة وإصلاح الأوضاع الاقتصادية المتردية، وبالتالي اعتمدت البلاد كثيرا على القروض الأجنبية، مما أدى الى تحمل البلاد أعباء مالية ثقيلة، وحدوث أزمات اقتصادية حادة، ونتائج سلبية تحمل الشعب معظمها، ولاسيما فئة التجار الذين تحملوا الجزء الأكبر من تلك الأعباء، بسبب الإجراءات الحكومية في رفع الضرائب، ورسوم التعريفة الكمركية، لغرض توفير الأموال اللازمة لتسديد القروض الأجنبية، ومن أجل تحقيق ذلك الأمر تمت الاستعانة بالكادر الفني البلجيكي برئاسة الخبير جوزيف ناوس لإدارة الكمارك في إيران، الذي منح صلاحيات واسعة لغرض تحصيل الأموال، وقد جعله ذلك الأمر على المحك مع التجار الإيرانيين، لاسيما بعد رفعه لنسبة الضرائب، ورسوم التعريفة الكمركية على التاجر الإيراني فقط، قياسا مع ما يدفعه التاجر الأجنبي لاسيما التاجر الروسي داخل إيران (البديري، ٢٠١٢، الصفحات ٩٦-٩٨).

تعالت الأصوات المطالبة بتغير ناوس والمستشارين البلجيكيين الذين أداروا الكمارك الإيرانية، وكان اهم المعترضين بصورة واضحة وتزعموا الحملة ضده هم رجال الدين، وكانت حجتهم هي قيامه بالاستهزاء برجال الدين بعد حصولهم على صور له وهو يرتدي زيّ رجال الدين في احتفالية للجالية الأرمينية في العاصمة طهران، وقد عدت تلك الصورة اهانة واضحة لرجال الدين والمسلمين، وطبعت تلك الصورة ونسخت بآلاف ووزعت بمختلف مدن إيران لغرض تأليب الجماهير ضده (افاري، ١٣٨٥، صفحة ٨٧)، كما اتسعت الحملة ضد مظفر الدين شاه (١٨٩٦-١٩٠٧)، وحكومة عين الدولة التي قادها رجلا الدين المجتهدين عبد الله البهبهاني[٣]، ومحمد الطبطبائي[٤]، والتف حول مطالبهم تلك معظم رجال الدين في إيران بما فيهم الشيخ فضل الله نوري[٥]، باستثناء إمام جمعة طهران ميرزا ابا القاسم الذي عرف بموقفه المساند للحكومة ضد الدستوريين، كما كان لتجار البازار دور رئيس في حركة الاحتجاج ضد الحكومة، واجراءات ناوس الكمركية بعد مضاعفتها عليهم، ولأجل قدموا عريضة الى عين الدولة رافعين شكواهم ضد قرار ناوس بزيادة الرسوم الكمركية، ونشروا تلك الشكوى على صفحات جريدة "الحبل المتين"، التي استمرت بنشر الظلم الذي تعرض له التجار من جراء رفع الرسوم الكمركية، واعتقد ناوس نتيجة الحملة الواسعة التي أثيرت ضد سياسته في إدارة الكمارك، والمطالبات الواسعة بإقالته

أن سعد الدولة الذي كان يشغل وزارة التجارة في تلك المدة هو من وراء تلك الحملة، وانه هو من يقوم بنقل أخباره وتحركاته الى التجار، ويحرضهم للمطالبة بإقالته (الجاف، ٢٠٠٨، الصفحات ٣٠٨-٣٠٩)، ويظهر أن سعد الدولة لم يكن في حالة وئام مع الحكومة، لذلك عمل على استغلال علاقته مع التجار الإيرانيين للضغط على الحكومة، ورفض إجراءات ناوس الكمركية.

إن خلاف سعد الدولة مع الحكومة، فضلا عن من دعوته الى إصدار دستور دائم للبلاد، وتأليف مجلس نيابي، وإقامة حكومة دستورية مسؤولة أمام برلمان، هذا الأمر جعله في موضع خلاف مع العائلة القاجارية الحاكمة، ونتيجة لانتقاده الدائم لها، واختلافه مع الحكومة تم عزله من وزارة التجارة في عام ١٩٠٥، كما تم إبعاده وطرده من طهران الى مدينة يزد، بأسلوب مذل ومهين (تبريزي، ٢٠٠٩، صفحة ١١) (عاقلي، ١٣٧٠، صفحة ١٢٥)، وفي مدينة يزد التجأ الى القنصلية البريطانية خوفا من بطش السلطات (بايبوردي، ١٤٣٩ هـ.ش، صفحة ٢٠٢). مما لاشك فيه أن ذلك جعل سعد الدولة أحد اقطاب المعارضة ضد الحكومة.

ثانيا: دور سعد الدولة في الثورة الدستورية حتى مايس ١٩٠٧

ومع تطور الأحداث في إيران واستمرار المطالبات بسن دستور دائم للبلاد، وإقامة حكم نيابي، لم يجد مظفر الدين شاه بداً سوى الرضوخ لتلك المطالب، إذ تم عزل عين الدولة في أواخر تموز ١٩٠٦وتولي مشير الدوله[٦] الصدارة العظمى، والموافقة على تأسيس أول مجلس شورى في ٥ آب ١٩٠٦، وأمر بالعفو عن الشخصيات المشاركة في الثورة الدستورية التي تركت العاصمة أو أبعدت عنها، وتم إرجاع الكثير من تلك الشخصيات في قم وغيرها لغرض المباشرة في تشكيل مجلس الشورى، وسن قانون للانتخابات (Richard , 2016, p. 92)، ومن الذين تم إرجاعهم الى طهران ميرزا جواد خان سعد الدوله، الذي انتخب عضوا في مجلس الشورى عن طهران، وقد تميز بالجدية والنشاط، ولقب "أبو الشعب" و" أبو الملة او الأمة"، وبعد ارتفاع منزلته في مجلس الشورى وبين الناس أثار ذلك حفيظة العديد من أعضاء مجلس الشورى، وكان أبرزهم رئيس المجلس صنيع الدوله[٧] الذي دخل معه في خلافات حادة وكثيرة في سبيل التقليل من شعبيته المتزايدة وثنيَه عن دوره النشط في المجلس والضغط عليه (عاقلي، ١٣٧٠، صفحة ١٢٥) (تبريزي، ٢٠٠٩، صفحة ١١).

بعد افتتاح المجلس في٧ تشرين الاول١٩٠٦ برئاسة صنيع الدولة، كانت معالجة المشكلات المالية للبلد من أهم هواجس وكلاء المجلس، فقد خضعت للنقاش منذ الجلسة الأولى من خلال طرح مشاريع لتنظيم الأمور المالية والابتعاد عن سياسة الاقتراض الخارجي (Polk, 2009, p. 93)، فارتأى بعض الوكلاء أن الحل المناسب لإنقاذ البلاد يكمن في تأسيس بنك وطني إيراني، فطرح سعد الدولة مقترحا على المجلس بتأسيس ذلك البنك، لإبعاد البلاد من مخاطر القروض الأجنبية التي أضرت بمصلحة البلاد العليا، وتوجيه الدعوة لجميع المواطنين للإسهام الفاعل في إنجاح هذا المشروع، من خلال حث وتشجيع كل مواطن على شراء سهم واحد من مجموع أسهم البنك البالغة عشرة ملايين سهم وبقيمة تومان واحد، ولمعرفة رأي بقية أعضاء المجلس تم طرح المقترح من قبل رئيس المجلس على بقية الأعضاء، كما عرض الموضوع على تجار البازار لغرض استشارتهم، فحظي المشروع بدعم شعبي، الى درجة باعت بعض النساء حليها، وتبرع عدد من الطلاب بمصروفاتهم لدعم المشروع، فدعا سعد الدولة لاستغلال الدعم الجماهيري من أجل إنجاح المشروع وعرضه على أصحاب رؤوس الأموال من أبناء الأسرة القاجارية، وجميع الأثرياء في داخل البلد وخارجه، فأثار ذلك حفيظة بعض أعضاء المجلس، لان ذلك يؤدي الى التدخل الأجنبي بالشأن الإيراني (سبتي، ٢٠١٣، الصفحات ٢٤٤-٢٤٧). وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها مختلف أطياف الشعب ولاسيما تجار البازار في تأسيس البنك إلا أنه بقي حبرا على ورق، ولم ينفذ عمليا، وكانت المصالح الأجنبية أحد أهم أسباب فشله، فضلا عن فقدان الأمن وحالة الفوضى التي كانت تمر بها

البلاد، وكـذلك اسـتمرار الخـلاف بين المـجلس والحـكومة التـي أدت الـى عدم توفر الدعم الحكومي للبنك (البديري، ٢٠١٢، صفحة ١٩١).

وفي جانب آخر من جوانب العمل التشريعي في مجلس الشورى، شارك سعد الدولة في عملية إعداد قانون الانتخابات الإيراني، إذ شارك في العديد من المناقشات وعبر عن وجهات نظره حول القانون، وتمثيل الفئات الاجتماعية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر تمثيل أصحاب المهن في المقاطعات الإيرانية، فقد منحهم القانون ستة مقاعد في حين منح ممثلي المدن الصغيرة ١٢ مقعدا، وبحسب وصف سعد الدولة أن توزيع المقاعد بتلك الصورة سوف يؤدي الى حصول إرباك في عملية الانتخابات (سبتي، ٢٠١٣، صفحة ٩٣).

وفي اثناء مناقشات القوانين الخاصة بالسلطات وعلاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية، لاسيما تولي محمد شاه(١٩٠٧–١٩٢٥) العرش الإيراني في٢٠ كانون الثاني ١٩٠٧ الذي بدأ سياسته بمحاولة تحجيم مجلس الشورى، لاسيما بعدما أراد النواب الدستوريين مراجعة وتعديل المواد الدستورية التي تنظم العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ومسألة إشراف السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية، وفي مقابل ذلك سعى النواب المحسوبين على الحكومة الى عدم مراجعة تلك المواد، والإبقاء عليها كما هي من أجل تخلص السلطة التنفيذية من رقابة السلطة التشريعية، وفي ظل ذلك الصراع صرح سعد الدولة قائلا: "انه في أيَ دولة دستورية محترمة يجب أن يكون جميع الوزراء ونوابهم في الدولة مسؤولين امام مجلس النواب" (شميم، ١٣٨٧ هـ.ش)

وفي خضم تلك الظروف قدم أعضاء تبريز عدد من المطالب الى الشاه، تضمنت الحد من مماطلات الشاه المستمرة، ومواجهة ألاعيبه، وإعلان موافقته على أن إيران دولة دستورية برلمانية، وان لا يتجاوز عدد وزراء حكومتها ثمانية وزراء، وعدم تعيين وزير أجنبي، ولا وزير فخري أو لقبي، وعزل عدد من الشخصيات، لاسيما ساعد الملك وناوس، ولمناقشة تلك المطالب انعقد اجتماع في دار رئيس الحكومة مشير الدولة، وبحضور رئيس مجلس الشورى، وسعد الدولة، وعدد من الأعضاء الآخرين، وقد أكد سعد الدولة على مطالب أهالي تبريز، إلا أن مشير الدولة رد عليه بان المجلس لا علاقة له بعدد الوزراء، فرد عليه سعد الدولة "في أي دولة نيابية يكون مجلس الوزراء من ضمن عمله، ولا يجب وجود أي وزير فخري"، لذلك لم يتوصل الاجتماع الى نتيجة، إذ طلب مشير الدولة من الوفد كتابة مطالبهم الى الشاه، فاعترض سعد الدولة، وأكد أن مطالبهم واضحة ولا حاجة لإعادتها مرة ثانية، وأصر على استجواب الوزراء، وتحديد عددهم (البديري، ٢٠١٢، الصفحات ٢٢٠–٢٢١)، وطرد جوزيف ناوس، ونجح سعد الدولة مع عدد من اعضاء الدورة الأولى للبرلمان لاسيما من الدستورين من طرد الخبراء البلجيكيين، لذلك اخذ الروس بالتحرك لتقويض الثورة الدستورية، ودعم الشاه (يوسف و غلام، ٢٠١٢، صفحة ١٨٩).

ومقابل ذلك روج الشاه لفكرة أن الدستور والمشروطية مخالفة للشريعة الإسلامية، من خلال بعض أتباعه من رجال الدين، واستغلال المناسبات الدينية لذلك الأمر، وعلى حد قول رجال الدين المؤيدين للشاه لا يمكن مساواة بقية الأديان مع المسلمين وفق مبدأ المشروطية، إلا أن تلك التوجهات واجهت ردة فعل قوية وخاصة في مدينة تبريز، ونزلت الجماهير الى الشارع، فأدى ذلك الى تراجع الشاه عن مساعيه، وشكل لجنة لإعداد ملحق للدستور تألفت من عشر شخصيات حكومية وبرلمانية، مع رجحان كفة الأعضاء البرلمانيين، إذ بلغ عددهم ثمانية أعضاء، وعضوين من الحكومة، كما أن اغلب أعضاء اللجنة كانوا من طهران، باستثناء شخصيتين من تبريز، وكان على رأس لجنة إعداد ملحق الدستور عضو مجلس الشورى وزعيم الجناح الليبرالي سعد الدولة، ممثلا عن طهران (سبتي، ٢٠١٣، صفحة ٩٨)، ولم تثن كثرة الخلافات حول ملحق الدستور المجلس من انجاز الملحق في أيار ١٩٠٧، إلا أن الشاه لم يوقع عليه إلا في ٧ تشرين الاول١٩٠٧، بفعل الضغط الجماهيري، إذ أصدر الشاه مرسوما خاصا بذلك الملحق (البديري، ٢٠١٢، صفحة ٢٣٤).

وعلى الرغم من أن انتخاب أعضاء مجلس الشورى في دورته الأولى على أساس الحرفة والمهنة، إلا أنه لم يخل من الجانب السياسي، حيث ظهر في المجلس تكتلين تجمع حولهما اغلب أعضاء المجلس، وقد عرف الأول بالمعتدلين بزعامة رئيس المجلس صنيع الدوله، والآخر عرف بالأحرار وكان بزعامة سعد الدوله، واستمر في زعامة التكتل حتى نيسان عام ١٩٠٧، وتولى بعده زعامة التكتل حسن تقي زاده، واهم ما ميز عمل الكتلتين حالة الصراع بين صنيع الدولة، وسعد الدولة لاسيما في إقرار الكثير من مواد الدستور ومنها قسم الولاء للشاه، وكذلك بشأن عدد أعضاء مجلس الشيوخ، إذ أصر سعد الدولة على أن الحكومة تقوم بتعين ثلث الأعضاء، ويعين مجلس الشورى الثلثين الباقيين، وذلك من أجل إبعاد مجلس الشيوخ من تأثير السلطة التنفيذية وفق مبدأ الفصل بين السلطات، وقد وصل الصراع بين سعد الدولة وصنيع الدولة في قضية مجلس الشيوخ الى تهديد صنيع الدولة بالاستقالة من رئاسة مجلس الشورى، ولم ينتهِ الصراع إلا بعد التوصل لحل توافقي يرضي الطرفين من خلال تعيين نصف مجلس الشيوخ من قبل مجلس الشورى، والنصف الآخر تعينهم السلطة التنفيذية، وذلك لإيجاد حالة من التوازن بين السلطتين (نوائي، ١٣٣٥، صفحة ١٣٤).

كما اعترض سعد الدولة على حكومة وزير افخم بعد استقالة مشير الدولة في١٧ آذار١٩٠٧، وذلك لان اغلب الوزراء فيها كانوا من الموالين للشاه، وكذلك اسناد وزارة المالية لمسؤول الكمارك السابق البجيكي ناوس، مما أثار سعد الدولة، فطلب من ممثل الشاه في مجلس الشورى بإعطاء تفسير واضح لذلك التكليف كونه شخص أجنبي، إلا أن ممثل الشاه تذرع بخبرته وحاجة البلاد الى خدماته، ويبدو أن هناك عداء سابق بين الطرفين يعود الى عام ١٩٠٥ عندما استطاع ناوس إبعاد سعد الدولة من وزارة التجارة (سبتي، ٢٠١٣، صفحة ١٤٨). الأمر الذي جعل سعد الدولة في مواجهة مباشرة مع الحكومة، تحتاج منه اصرار على الصمود.

ثالثا: موقف سعد الدولة من الثورة الدستورية ١٩٠٧-١٩١١

لم يصمد سعد الدولة طويلا في مواجهة الشاه والسلطة التنفيذية، لذلك سرعان ما تراجع عن مواقفه السابقة، واظهر ميلا واضحا للحكومة، لاسيما بعد تخليه عن تزعم كتلة الأحرار، وتحوله الى كتلة المعتدلين الموالية الى السلطة في مايس١٩٠٧، فضلا عن وقوفه التام مع محمد علي شاه، وحكومة أمين السلطان (سبتي، ٢٠١٣، الصفحات ١١٧-١١٨)، ويظهر أن الشاه سعى الى جذبه الى جانبه مستغلا خلافه مع المجلس (عاقلي، ١٣٧٠، صفحة ١٢٦).

كان صراع محمد علي شاه مع مجلس الشورى منذ اليوم الأول لتوليه العرش الإيراني ، إذ إنه لم يدع أعضاء مجلس الشورى الى حفل تتويجه في ٢٠ كانون الثاني ١٩٠٧، كونه غير مقتنع بالحياة الدستورية لأنه حسب مفهومه ستسلبه سلطاته الواسعة (رضائي، ١٩٩٢، صفحة ٨٩) (رازي، ١٣٤٧، الصفحات ٥٥٠-٥٥١)، لذلك لم يحضر الى جلسات مجلس الشورى، وعلى الرغم من وقوف بعض أعضاء المجلس بوجه محاولاته التي أراد منها إضعاف المجلس، إلا أنهم لم يستطيعوا منعه من ذلك، وكان سعد الدولة من ابرز الشخصيات التي وقفت الى جانبه بعد أصبح مستشاره الخاص (شميم، ١٣٨٧ هـ.ش، صفحة ٦٩) (الملك، شماره ١٩٩٦، صفحة ٤٧)، لاسيما بعد استقالته من عضوية مجلس الشورى لعدم توليه رئاسة المجلس في دورته الأولى في مايس ١٩٠٧، وأشار على الشاه بافتعال الاضطرابات في البلاد ونشر الفوضى حتى تقتنع الدول الكبرى ومنها بريطانيا وروسيا بان الشعب الإيراني لم يصل بعد الى النضج الكامل لكي يكون صاحب حكومة دستورية، وأن ما يحصل في إيران لم يكن سوى تمرد ضد حكومة الشاه الشرعية، على حد وصفه.
(البديري ع.، ٢٠٠٥، الصفحات ١٠٣-١٠٤).

استمر سعد الدولة في عمله السياسي بعد استقالته من مجلس الشورى، وتحول الى العمل الحكومي، إذ اشترك في الكابينة الوزارية (نوائي، ١٣٣٥، صفحة ١٣٤) التي شكلها مشير السلطنة في ٧ أيلول ١٩٠٧ كوزير للخارجية بعد مقتل

أمين السلطان في ٣١ آب (بهنود، ١٣٧٧، صفحة ١٣٣) (تبريزي، ٢٠٠٩، صفحة ٢٠٢)، وقد تزامن ذلك مع شيوع خبر توقيع الاتفاقية البريطانية–الروسية في٣١ آب ١٩٠٧ حول توزيع مناطق النفوذ في إيران بين الطرفين (البديري خ.، ٢٠٠٥، الصفحات ٤٤–٥٧) (سلمان، ٢٠٠٩، صفحة ٢١)، ومشكلة إيران مع الدولة العثمانية على منطقة أورميه الحدودية، ومحاولة مجلس الشورى كشف ملابسات تلك القضية، إلا أن سعد الدولة اظهر ميلا لعدم التعاون مع المجلس حول تلك المسألة بحجة سرية المعلومات، وبعد ضغط مجلس الشورى على حكومة مشير السلطنة رضخت للأمر وسمحت لسعد الدولة بالذهاب الى المجلس، وقد أوضح للأعضاء مجريات القضية، وتوسط بريطانيا وروسيا لحل النزاع (سبتي، ٢٠١٣، الصفحات ٢١٠–٢١١). وهذا يدل على أن المجلس على الرغم من كثرة المؤامرات التي تحاك ضده من قبل الشاه وأتباعه، إلا أنه كان قادرا على التأثير على السلطة التنفيذية.

أما فيما يخص الاتفاقية البريطانية–الروسية حول إيران وتقسيم مناطق النفوذ بينهما، لم يعلم بها مجلس الشورى إلا من خلال صحيفة "حبل متين" فلما انتشر خبرها احتج موظفي وزارة الخارجية الذين كانوا في الأصل لا يرغبون فيه كوزير للخارجية، وطالبوه بالاستقالة، وعلى الرغم من محاولة سعد الدولة التنصل من المسؤولية، وبعد ضغط المجلس على الوزارة، واستمرار احتجاج موظفي وزارة الخارجية تم إقالته، ومن ثم إقالة حكومة مشير السلطنة (تبريزي، ٢٠٠٩، صفحة ٢٢٧)، (الجوراني، ٢٠٠٩، الصفحات ٨٥–٨٦).

إن عزل سعد الدولة من وزارة الخارجية جعلته من اشد الأعداء للحياة النيابية في إيران، والانضمام الى مجموعة أعداء الدستور، ورجال البلاط، واستغلال كل الفرص لإضعاف المجلس، ودعم الشاه وحثه على الاستمرار في مواجهة مجلس الشورى، وفي هذا الجانب تعاون سعد الدولة مع الأمير بهادر قائد الحرس الخاص ضد المجلس، كما استغل سعد الدولة بسطاء البلاط من أجل إثارتهم ضد المجلس واستغلال تقليص المجلس لميزانية الشاه، فأوهمهم أن هذا التقليص شمل رواتبهم، لذلك حث الشاه على عدم دفع رواتبه (تبريزي، ٢٠٠٩، صفحة ٢٤٧) م.

شعر الدستوريون في جميع انحاء البلاد بالخطر الذي داهم الحركة الدستورية، ومحاولات الشاه المستمرة للقضاء على الدستور عن طريق خلق الفوضى في عموم البلاد، وإنزال بعض أعوانه ومن استأجرهم الى الشارع للمطالبة بإسقاط الدستور بحجة انه لا يلائم المجتمع الإيراني لأنه مجتمع مسلم، وأن الحكومة الدستورية فإنها تشبّه بالغرب الكافر، وقد حظيت تلك الإعمال بدعم سعد الدولة الذي يظهر انه أصبح من اشد المقربين الى الشاه، وذلك بغضا بالدستوريين، لذلك بدأ أنصار الدستور بالتجمع في مختلف المدن واخذ قسم منهم بالتوجه الى طهران لاسيما من رشت واصفهان لحماية الدستور ومجلس النواب، وتجمع أكثر من (٢٧٠٠) مسلحا لحماية مجلس النواب، وأعلنوا عدم الاعتراف بالشاه، يدعمهم في ذلك كبار رجال الدين، والجمعيات، والصحافة الإيرانية (البديري ع.، ٢٠٠٥، الصفحات ١٠٤–١٠٦).

جرت بعض المحاولات لإنهاء الفتنة، والدخول في حوار مع الشاه من قبل مجلس الشورى، إلا أن الشاه استمر في تشدده وطالب مقابل ذلك حل الجمعيات، وتفريق المتطوعين المدافعين عن المجلس، وتعطيل المجلس مؤقتا، فأثارت تلك المطالب غضب رجال الدين وأعضاء المجلس، لأنهم أدركوا أنها لم تكن سوى وسيلة للقضاء نهائيا على الحياة الدستورية في البلاد، مما أدى التي توتر الأوضاع، وتجمع أنصار الدستور في مسجد سبهسالار الملاصق لبناية مجلس النواب للمطالبة بكف الشاه عن تصرفاته المعادية للدستور، كما هددوا الجنود بقتل عوائلهم إذا أطاعوا الشاه، لذلك لم ينفذوا أوامر الشاه، مما أدى الى ضعف موقفه، وتراجعه عن حل المجلس وإلغاء الدستور (البديري ع.، ٢٠٠٥، صفحة ١٠٧).

ولضمان عدم تراجع الشاه عن وعوده طلب منه بعض أعضاء مجلس الشورى بعزل سعد الدولة ورئيس حرسه الخاص، ودمج فرقة القوزاق بوزارة الحربية، وأن يؤدي الشاه اليمين القانوني أمام البرلمان، والتعهد بالعمل وفق الدستور

(اسكندري، ١٤٠٣ هـ.ش، الصفحات ١٠٧-١٠٩)، الأمر الذي أثار الروس ولاسيما فيما يخص دمج لواء القوزاق، لذلك شجعوا الشاه على إضعاف المجلس قدر الامكان، وسحب نصف الحرس الخاص بالمجلس (البديري ع.، ٢٠٠٥، الصفحات ١٠٧-١٠٩)، إلا أن صمود الدستوريين وعدم تراجعهم عن مواقفهم اضطر الشاه مرة أخرى للتراجع عن موقفه المتشدد والرضوخ لمطالبهم، والحضور لمجلس الشورى وأداء القسم أمام أعضاء المجلس (الفتلاوي، ٢٠١٣، صفحة ١٠٧).

وبعد محاولة تعطيل مجلس النواب، وحدوث ردت فعل من الدستوريين لحماية الحياة الدستورية في البلاد بقوة السلاح، اضطر الشاه للتراجع والتفاوض مع الدستوريين، وحتى يكون الصلح حقيقيا، طالبه أعضاء المجلس بعزل قائد الحرس الخاص، ونفي سعد الدولة من طهران، مما اضطر سعد الدولة اللجوء الى السفارة الهولندية في طهران (تبريزي، ٢٠٠٩، صفحة ٢٦٤)، وبقي فيها لمدة سبعة اشهر، وكان بدون عمل فاستغل ذلك الأمر وألّف كتاب عن الحرية(ازادي حه جيز است)، وهو مؤلف شامل (عاقلي، ١٣٧٠، صفحة ١٢٦)، ويبدو أن أعضاء مجلس الشورى وأنصار الدستور كانوا على قناعة أن سعد الدولة كان أحد أهم العناصر التي اشارت على الشاه بعدم الاعتراف بمجلس النواب ومحاولة حله.

وبعد عدة محاولات قام بها الشاه نجح في آخر المطاف في القضاء على المجلس النيابي وحله، إذ استغل محاولة الاغتيال التي تعرض لها في ٢٨ شباط ١٩٠٨كذريعة لحل البرلمان، وبتشجيع من مستشاريه، وبعض حاشيته، والسفير الروسي، فأدى ذلك الى توتر العلاقة بين الشاه والدستوريين (الجاف، ٢٠٠٨، الصفحات ٣٢٤-٣٢٥).

لجأ الشاه الى استخدام القوة العسكرية لحل البرلمان مستعينا بذلك بلواء القوزاق، ففي ٢٣ حزيران ١٩٠٨حل البرلمان، وحل الحكومة الدستورية، وأعلن الأحكام العرفية في البلاد بعد تعطيل الدستور، وتعرض معظم الدستوريين الى العنف أو الإعدام او السجن، مما ولد حالة من الرفض الشعبي وشهدت البلاد إضرابات واسعة، وإعلان الثورة المسلحة ضد الشاه التي شملت معظم المناطق الإيرانية (محمد، ١٩٧٢، صفحة ١٣) (Polk, 2009, p. 94)، ونتيجة لتلك الأحداث وموقف الشاه من مجلس الشورى عرفت المدة التي تلت حزيران ١٩٠٨ بـــ"**الاستبداد الصغير**" الذي استمر حتى تموز من عام ١٩٠٩ (افاري، ١٣٨٥، صفحة ٢٧٥).

شعر سعد الدولة بالأمان بعد تعطيل المجلس، فخرج من السفارة الهولندية، وقد صادفت عملية ضرب المجلس وتعطيل الدستور في عهد حكومة مشير السلطنة الثانية، التي قدمت استقالتها في ٢٣ حزيران، وأعيد تشكيلها في اليوم الثاني، وضمت في تشكيلتها سعد الدولة لوزارة الخارجية بعد تكليفه من قبل الشاه ليكون ضمن تلك الكابينة (عاقلي، ١٣٧٠، صفحة ١٢٦) (اسكندري، ١٤٠٣ هـ.ش، صفحة ٣٠١).

ونتيجة لتلك الاضطرابات التي شهدتها البلاد وتوسع المد الثوري وبسبب تخوف الروس والبريطانيين من تأثير تلك الأوضاع على مصالحهم، اتفق الطرفان على توحيد جهودهم وتقديم مقترح للشاه تضمن طرد مستشاري الشاه، وتعيين وزارة جديدة تحض بالقبول الشعبي، وإجراء انتخابات جديدة وإصدار عفو عام، إلا أن الشاه رفض معظم تلك المطالب على الرغم من موقفه الحرج بسبب سيطرة الروس على معظم مناطق الشمال الإيراني، وسيطرة البحرية البريطانية على ميناء بوشهر في الجنوب وبعض المناطق الجنوبية، كما سيطر صمصام السلطنة البختياري على اصفهان، وسبهدار أعظم على رشت، فضلا عن ذلك الضغط المستمر لسفراء روسيا وبريطانيا على الشاه من أجل تشكيل حكومة جديدة، في الوقت الذي سقطت فيه قزوين بيد الدستوريين (البديري خ.، ايران في السياسة البريطانية ١٨٩٦-١٩٣٥، ٢٠١٣، الصفحات ٢٦٦-٢٦٧)، وبالتالي في ظل تلك الظروف أصبحت البلاد تعيش حالة من التوتر والاضطرابات شهدتها معظم المدن الإيرانية كمشهد وتبريز واصفهان ورشت، وكانت مستعدة للزحف نحو طهران لمساندة الثورة (ابراهاميان، ١٣٨٩، الصفحات ١٠١-١٠٢).

يظهر أن الشاه كان على قناعة تامة بعدم الاعتراف بالدستور، لذلك لم يكن صادقا مع الثوار في اغلب وعوده، فأراد الاعتماد على شخص يمثل توجهاته، وفي الوقت نفسه يكون قادرا على إدارة البلاد في ظل تلك الفوضى، لذلك كان سعد الدولة الشخصية المناسبة حسب وجهت نظر الشاه، إذ اعتقد انه رجل المرحلة لخبرته في التعامل مع الدستوريين.

كان لدى سعد الدولة طموح منذ بداية الثورة الدستورية بالوصول الى رئاسة الحكومة، وحاول الاستفادة من الوضع السياسي للدولة، وافهم السفارات الأجنبية–البريطانية والروسية– انه إذا امسك الحكومة بيده فإنه يكون الواسطة بين الشعب والبلاط، وعدم الحاق أيَ أذى بالعرش، فضلا عن ذلك العمل على الاستجابة لمطالب الجماهير، لذلك ضغطت تلك السفارات على الشاه لتنصيب سعد الدولة رئيسا للحكومة، وعلى الرغم من تردد الشاه، وخوفه من توجهات سعد الدولة لاستغلال المنصب في تحقيق طموحاته في السلطة، وافق على تنصيبه، على رأس الحكومة نتيجة ضغط السفراء، ونجاح الثورة الجماهيرية المطالبة بإعادة العمل بالدستور في مختلف المدن الإيرانية (ملك زاده، ١٣٨٣، صفحة ١١٣٨). ويبدو أن الشاه امام تلك التحديات لم يجد بدا سوى التعامل مع الثوار، والرضوخ للضغط البريطاني والروسي في تكليف شخصية قادرة على اعادة الهدوء للبلاد.

كان محمد علي شاه يرغب في تكليف ناصر الملك[٨] في تشكيل الحكومة الجديدة، إلا أن ناصر الملك في حينها كان في أوربا، فكلف سعد الدولة بإدارة الحكومة (نوائي، ١٣٣٥، صفحة ١٣٣)، إذ لم يجد في تلك الظروف الحرجة أفضل من سعد الدولة لأداء تلك المهمة، فضلا عن الدعم البريطاني والروسي الذي حظي به في تشكيل الوزارة، فكلفه بتشكيل حكومة جديدة في٨ أيار ١٩٠٩ (شميم، ١٣٨٧ هـ.ش، صفحة ٦٧)، وبالفعل ساد البلاد نوع من الهدوء الحذر بعد إعلان إعادة العمل بالدستور، وإعلان العفو العام (البديري خ.، ايران في السياسة البريطانية ١٨٩٦–١٩٣٥، ٢٠١٣، صفحة ٢٦٧).

واجه سعد الدولة بعض الصعوبات في تشكيل وزارته، لاسيما حقيبة وزارة الحربية، إذ إن فرمان فرما لم يوافق على تسنم تلك الوزارة، فضلا عن ذلك أنّ مستوفي الممالك تردد بقبولها، ويظهر أن سبب ذلك التردد يعود الى أن الشاه كان في حالة صدام وحرب مع الثوار، وقد يؤدي ذلك الى مصادمات بين الجيش والشعب، لذلك فإن من يتولى تلك الوزارة حتما سيكون في مواجهة الشعب، وهو أمر لا يرغب به الكثير (ملك زاده، ١٣٨٣، الصفحات ١١٣٨–١١٣٩).

تألفت حكومة سعد الدولة، فضلاً عن كونه رئيسا للوزراء كان وزيرا للخارجية، ومن ميرزا حسن خان مستوفي الممالك للحربية، وعبد الحسين ميرزا فرمان فرما للداخلية، وميرزا حسن خان محتشم السلطنة للعدلية، وميرزا حسين خان مؤتمن الملك للعلوم والمعارف، وميرزا حسين قُلي خان مخبر الدولة للتلغراف، وناصر الملك همداني للمالية، بينما شغل الفوائد العامة والتجارة مهندس الممالك (ابراهاميان، ١٣٨٩، صفحة ١١٣٨).

أدرك الشاه جدية الخطر المحيط به، وأن عرشه مهدد بالزوال، لذلك أضطر في نهاية المطاف للخضوع للأمر الواقع، واقسم للمرة الرابعة بالحفاظ على الدستور في ١٠ أيار ١٩٠٩ والاستجابة لرغبات العلماء والشعب (اوري، ١٣٧٣، صفحة ٢٦٠)، إذ وعدهم بإصدار مرسوم في أقرب فرصة ممكنة يحدد فيه موعدا لإجراء انتخابات جديدة، وإعادة تشكيل المجلس مجددا، إلا أن الشاه لم يكن حرا في رأيه، إذ تدخل الوزير المفوض الروسي هارتويك في الأمر وطلب من الشاه تأجيل موعد إجراء الانتخابات (البدراوي، ٢٠١٤، صفحة ١٣٤).

عمل سعد الدولة على إجراء عدد من الإصلاحات في البلاد، واتخاذ بعض القرارات التي خففت من حدة الضغط الشعبي على الحكومة، ومنها إعلانه العمل على إخراج القوات الأجنبية من إيران، وتشكيل لجنة لإصلاح قانون الانتخابات، كما أعلن موافقته إعادة فتح المجلس من جديد (عاقلي، ١٣٧٠، صفحة ١٢٦).

واجهت حكومة سعد الدولة مصاعب عديدة كانت سببا في عدم قدرتها على النجاح في مهمتها، وأبرزها موقف رجال الدين ولاسيما موقف الحوزة العلمية في النجف، وإصدار فتوى من قبل مراجع الدين في مدينة النجف الأشرف– مازندراني، وكاظم الخرساني، وطهراني–، دعوا فيها الشاه الى إعادة العمل بالدستور، وحرموا دفع الضرائب للحكومة، وعدوا كل من لا يعمل بالفتوى بأنه يحارب الرسول، مما دفع روسيا وبريطانيا، وخوفا على مصالحهم للضغط على الشاه من أجل إعادة العمل بالدستور وانتخاب مجلس نيابي جديد (و اخر م.، ١٣٥٧، الصفحات ٣٨–٣٩)، (الفضلي، ٢٠١١، صفحة ١٠١)، (سبكي، ١٩٩٩، الصفحات ٣٢–٣٣)، فقد أدرك السفير البريطاني عجزه أمام انتشار حالة الغضب الشعبي ضد الشاه وحكومته، وأن أي دفاع عن الشاه عد دفاع عن الرجعية ضد تطلعات أبناء الشعب، وهم مستعدون لإشعال فتيل الثورة في أي وقت (ابراهاميان، ايران بين دو انقلاب، ١٣٧٧، صفحة ١٢٤). وعلى الرغم من تفهم سفارات بريطانيا وروسيا لموقف مراجع الدين في النجف، إلا أن الشاه وحكومته لم يكن على قدر المسؤولية عندما أمر ولاته بإيقاف العمل بالدستور، مما أدى الى تصعيد مقابل اتخذه علماء النجف والتجمع في مدينة الكاظمية، والدعوة للجهاد ضد الوجود الروسي في الأراضي الإيرانية، وإسقاط الشاه (الفضلي، ٢٠١١، الصفحات ١٠١–١٠٢).

استمرت الضغوط على محمد علي شاه من قبل الثوار، لذلك حاولت الحكومة الروسية وبشتى الوسائل دعمه ومنع الإطاحة به حتى أن الروس هددوا بالتدخل العسكري المباشر، والتوجه صوب العاصمة طهران في حالة تعرض الشاه للخطر من قبل الثوار، وإزاء تزايد ضغط الثوار على الشاه وتقدمهم نحو العاصمة طهران، أقدمت روسيا وبريطانيا على ممارسة الضغط على الشاه مرة أخرى للقيام ببعض الإصلاحات، إذ إنهما طلبا منه عزل رئيس الوزراء سعد الدوله، وأمير بهادر جنك رئيس الحرس الخاص، وتشكيل وزارة جديدة تحظى بقبول المعارضة، وإجراء الإصلاحات فورا، وأن يعلن عفوا عاما عن جميع الذين شاركوا في الثورة ضد الحكومة، ويحدد موعدا لإجراء انتخابات مجلس الشورى الوطني الجديد، وفي ١٣ حزيران ١٩٠٩ أبدى الشاه عن نيته قبول شروط الثوار، وإعادة العمل بالدستور، وإقالة حكومة سعد الدوله، وتشكيل حكومة جديدة، وإصدار عفو عام عن المعتقلين (البدراوي، ٢٠١٤، صفحة ١٣٣)، وبالفعل تم إعداد مسودة قانون للانتخابات من قبل لجنة شكلها الشاه ورفعها الى سعد الدولة لمصادقة الحكومة عليها، وإجراء الانتخابات التشريعية (صالح، ١٣٨٤، صفحة ١١)، إلا أن الثوار رفضوا القاء السلاح ووقف القتال، وأصروا على مواصلة الزحف نحو العاصمة طهران بغية إسقاط حكم محمد علي شاه (البدراوي، ٢٠١٤، صفحة ١٣٤)، إذ لم يعد الثوار يثقون بالشاه ووعوده التي طالما اعتاد على نكثها أكثر من مرة، لذلك واصل الثوار تقدمهم نحو العاصمة طهران، وسعى ثوار الجنوب والشمال للاقتراب من طهران والاندماج معا، ومن ثم دخول العاصمة وفتحها (اوري، ١٣٧٣، صفحة ٢٦٠).

حاول سعد الدولة تدارك الأمر وإبعاد خطر الثوار الذي هدد العاصمة بالسقوط، لذلك اظهر استعداده للتفاهم معهم، وسعى لان يكون وسيطا بين الشاه والثوار، والموافقة على شروطهم، وأرسل وفدا الى قادة الثورة للتفاوض معهم، إلا أن الوقت كان متأخرا على المفاوضات، لان الثوار أصروا على استمرار زحفهم نحو العاصمة طهران ودخولها، وإسقاط الشاه (عاقلي، ١٣٧٠، صفحة ١٢٧). ويبدو أن حكومة سعد الدولة لم تستطع النجاح في مهمتها وكسب ثقة الشارع الإيراني، وإقناع الثوار بالعدول عن قرارهم دخول العاصمة وخلع الشاه.

لم يستطع البريطانيون ولا الروس مساعدة الشاه، فضلا عن حكومة سعد الدولة ومقاومة أنصار الشاه في منع الثوار من التقدم نحو العاصمة طهران، التي سقطت بأيديهم، في ١٣ تموز ١٩٠٩ (اوري، ١٣٧٣، صفحة ٢٦١)، مما اضطر الشاه وعائلته الى اللجوء للسفارة الروسية في ١٥ تموز ١٩٠٩، فتم خلعه (البديري خ.، ايران في السياسة البريطانية ١٨٩٦–١٩٣٥، ٢٠١٣، صفحة ٢٦٨) (انصاري، ١٣٩٣، صفحة ٥٥٩)، وأعلن ابنه احمد ميرزا شاها على إيران، ولصغر سنه وضع تحت وصاية عضد الملك، كما تم تأسيس المجلس الأعلى الذي شكل لإدارة البلاد، وعين الثوار لجنة

مكونة من ٢٥ دستوريا للإشراف على الوزارة الجديدة التي شكلت مع بداية العهد الجديد، ومن ثم كلف المجلس فيما بإسناد منصب رئاسة الوزارة الى(سبهدار أعظم) (الجوراني، ، ٢٠٠٩، صفحة ١١٤) (رازي، ١٣٤٧، صفحة ٥٥٩)، ويظهر جليا أن تلك الإحداث وما رافقها من اضطرابات وفوضى كانت سببا في فشل حكومة سعد الدولة وسقوطها مع سقوط الشاه.

قرر الثوار فرض عدة شروط على الشاه المخلوع منها ترك الجواهر الملكية مع الوثائق الخاصة بالدولة، على أن يخرج من إيران خلال خمسة عشر يوما، وتدفع له الدولة راتبا سنويا قدره ٧٥ ألف تومان، وكانت مستعدة في رفع راتبه الى ١٠٠ الف تومان، إلا أن محاولة رجوعه للحكم في عام ١٩١١ أدت الى قطع راتبه (عباس، ١٩٨٩، صفحة ٨٤٩)، وبضغط الحكومة الروسية منح العفو عن بعض أعوانه، ومنهم رئيس حرسه الخاص، رئيس آخر حكومة شكلها الشاه سعد الدولة، وعلى اثرها غادر الى اوربا ليستقر في سويسرا (البديري ع.، ٢٠٠٥، صفحة ١٣٦)[٩].

ومن كل ما تقدم يظهر لنا أن الدور السياسي لسعد الدولة انتهى مع نهاية المرحلة الأولى للثور الدستورية، عندما ربط مصيره بمصير الشاه.

الخاتمة:

كان ميرزا جواد خان أو ما يعرف بـ(سعد الدولة) شخصية مؤثرة في لسياسة الإيرانية استغل إمكاناته المادية والثقافية، واطلاعه على تجارب الدول الأوربية في تحقيق العديد من الانجازات، إذ عمل على تحديث عدد المؤسسات الإيرانية، إلا أنه في الوقت نفسه كان يطمح الوصول الى للسلطة بأي وسيلة معتمدا في ذلك على بعض الدول الأجنبية وسفاراتها في إيران لاسيما السفارة البريطانية والروسية.

نظرا لطبيعة شخصية سعد الدولة التي كانت تميل الى الغرور والتعالي فإنه دخل في نزاعات وخلافات كثيرة مع العديد من الشخصيات البارزة في الحكومة الإيرانية في السلطتين التنفيذية والتشريعية، كما إن سعيه للوصول الى المناصب العليا في الحكومة وعدم إدراكه للواقع الإيراني قد ربط مصيره بمصير محمد علي شاه، ومن جانب آخر لم يستطع كسب ود الجماهير، فضلا عن المؤسسة الدينية، لاسيما بعد تحوله من شخص دستوري الى شخص محسوب على أنصار الشاه، وبالتالي صار من الصعوبة تحقيق أي نجاح في عمله الوزاري.

وما يحسب لسعد الدولة انه كان رجل نشط في عمله، لذلك كان له دورا كبيرا في تشريع العديد من القوانين المهمة أثناء وجوده في مجلس الشورى، بل أنه نشر ثقافة المعارضة البرلمانية عندما تزعم كتلة نيابية معارضة لم تحسب على الحكومة والشاه داخل مجلس الشورى في أول برلمان إيراني.

الهوامش

---

(١) امين الدولة حاج ميرزا، كان حاكما على تبريز في عهد ناصر الدين شاه، تزوج من ابنة مظفر الدين شاه، كما عين صدرا أعظما عام ١٩٠٣، دفعته مصالحه في بداية الأمر بالوقوف مع المطالبين بإقالة أمين السلطان، الصدر الأعظم، لكنه لم يلبث أن لجأ الى الاستبداد بعد وصوله الى سدة الحكم.عزل من الصدارة في ٢٩ تموز ١٩٠٦. للمزيد ينظر: علي بن محمد امين الدولة، سفرنامه امين الدولة حاج ميرزا علي خان صدر اعظم، توس، جاب٢، تهران، ١٣٩٠ش.

(٢) في عام ١٨٩٩ اتفقت الحكومة الايرانية مع البلجيكي جوزيف ناوس، لغرض إصلاح إدارة الكمارك في إيران وفق الأنظمة الأوربية الحديثة، وإنقاذ البلاد من الأزمة المالية التي تمر بها، وقد عادت العوائد المالية بنسبة ٥٠% عام ١٩٠١، وتم عزل ناوس مع بداية الثورة الدستورية في كانون الثاني ١٩٠٥، صباح الفتلاوي، الثورة الدستورية الإيرانية والتطورات الداخلية في إيران(١٩٠٧-١٩٠٩)، الرافدين، بيروت، ٢٠١٣، ص٣٨-٣٩.

(٣) ولد في النجف الاشرف سنة ١٨٤٥ وهو من طلاب السيد محمد حسن الشيرازي، وأثناء الثورة كان له دور فاعل، وبعد انتكاسة الثورة ابعد الى كرمانشاه، عاد الى طهران بعد فتحها على يد الثوار عام ١٩٠٩، وقتل في ١٩١٠ امام منزله، ودفن في النجف بجوار قبر ابيه. للمزيد مراجعة: خضير البديري، موسوعة الشخصيات الإيرانية في العهدين القاجاري والبهلوي ١٧٩٦-١٩٧٩، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٥، ٨٠-٨٤.

(٤) وهو ابن السيد صادق الطباطبائي الهمداني المتوفي عام١٨٨٢ كان فاضلا مؤمنا مجاهدا ومحترما من قبل مثقفي وإصلاحي إيران وعد من القادة الأوائل في الثورة الدستورية ، اغتيل بعد قيام الثورة ضمن صراعات القوى . للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص١٧٨-١٨٥.

(٥) هو فضل الله بن عباس كجوري، المعروف بنوري ولد عام ١٨٤٣ ، هاجر شابا الى العراق لدراسة الفقه واللغة العربية، عاد الى إيران عام ١٨٨٢، كان من أوائل المطالبين بالدستور غير انه انقلب على الدستوريين وأصبح من اشد المناوئين للثورة الدستورية، فأعدم شنقا عام ١٩٠٩، للتفاصيل ينظر: (قمي، ١٤٠٢هـ).

(٦) مشير الدولة (١٨٤١-١٩١٠): هو ميرزا نصر الله خان النائيني، عاش طفولة بائسة، عرف بمواهبه الإدارية التي أهلته لتسنم مناصب إدارية رفيعة، عين سنة ١٨٩٥ في وزارة الخارجية، وبعد عام واحد تسنم منصب وزير الحربية ثم عادة لوزارة الخارجية بعد عامين، عزل ثم رئيسا للوزراء وعزل من منصبه في آذار ١٩٠٧. ينظر: (سبتي، ٢٠١٣، صفحة ٦٧).

(٧) هو مرتضى قلي خان أبن علي قلي خان هدايت. كان والده من كبار موظفي ناصر الدين شاه(٢٨٤٨-١٨٩٦)، حيث أرسله الأخير الى المانيا مع أخيه مهدي قلي خان لإكمال دراستهما هناك ،إلا أنه أتجه نحو حياة اللهو والقمار وفشل في دراسته، وبعد عودته الى إيران، تزوج من ابنة مظفر الدين شاه، بغية الحصول على السلطة، ولشغفه بالمعادن والمصانع، ومن خلال توسط ابيه منح منصب وزير الصناعة والمعادن ومنها أتخذ لقبه صنيع الدولة، شغل مناصب وزارية في عدة حكومات إيرانية متتالية، وكان من المؤيدين للروس ونفوذهم في البلاد. اغتيل في ٤ كانون الأول عام ١٩١١ على يد جورجيين هربا الى السفارة الروسية للتحصن بها بعد عملية الاغتيال . ينظر: (بروجنى، ١٣٨٧ هـ.ش).

(٨) ناصر الملك (١٨٦٤-١٩٢٨) : سياسي إيراني ولد في همدان، تسنم مناصب وزارية رفيعة في عهدي مظفر الدين شاه ومحمد علي شاه، أصبح رئيساً للوزراء سنة ١٩٠٧ ثم وصياً على العرش سنة ١٩١٠ وحتى عام ١٩١٤، ترك العمل السياسي بعد هذا التاريخ وقضى بقية حياته مقيماً في أوربا. ينظر: (بهار، ١٩٩٠).

(٩) غادر سعد الدولة طهران متوجها الى أوربا، واستقر في سويسرا لمدة ثلاث سنوات، وبسبب علاقته الوثيقة مع السفارة البريطانية والروسية، دخلت السفارتان في مباحثات من أجل عودته الى إيران، وتنصيبه رئيسا للوزراء، ونائبا للسلطنة، وقد وافق سعد الدولة على العرض الروسي-البريطاني، لذلك طلبوا من صمصام السلطنة الإبراق لسعد الدولة بالحضور الى طهران، فعاد الى إيران عن طريق الشمال من روسيا، وفي طريقة الى طهران لاقى ترحيبا رسميا وعسكريا، مما أثار سخط معارضيه، لذلك سعوا لإفشال تنصيبه، كما أن الشاه قد وصل الى السن القانونية لتولي العرش الإيراني، وبالتالي انتفاء الحاجة الى منصب نائب السلطنة، وقضى سعد الدولة السنوات الأخيرة من حياته من دون عمل-جليس الدار-، وبحسب تعبير المؤرخ الإيراني بايبوردي "أن كل شيء ممكن في السياسة، فسعد الدولة مرة يسمى أبو الملة، ومرة يصبح مطرودا ولاجئا في السفارة الروسية"، ولتنهي حياته بموته في طهران ١٩٢٨، للمزيد ينظر: (عاقلي، ١٣٧٠، صفحة ١٢٧)؛ (بايبوردي، ١٤٣٩ هـ.ش، صفحة ٢٠٢).

المراجع

- Foltz Richard .(٢٠١٦) . *Iran in world hstory* .Oxford Univessity press.
- William R Polk .(٢٠٠٩) .*understanding Iran* .palgrave macmillan.
- https://doi.org/10.31185/eduj.Vol1.Iss45.2397 DOI
- احمد كسروي تبريزي. (٢٠٠٩). *تاريخ الحكم النيابي في ايران، ج٢* . (ترجمة: هويدا عزت محمد، المترجمون) القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- اقبال عباس. (١٩٨٩). *تاريخ ايران بعد الاسلام من بداية الدولة الطاهرية حتى نهاية الدولة القاجارية ٨٢٠-١٩٢٥* . (محمد علاء الدين منصور ، المترجمون) القاهرة: دار الثقافة والنشر والتوزيع.
- امال سبكي. (١٩٩٩). *تاريخ ايران السياسي بين ثورتين ١٩٠٦-١٩٧٩* ، . الكويت: عالم المعرفة.
- باقر عاقلي. (١٣٧٠). *مشاهير رجال*. تهران: نشر كفتار .
- باولويج و اخر. (١٣٥٧). *سه مقاله درباره انقلاب مشرطه ايران* (المجلد جاب دوم). (م. هوشيار ، المترجمون) تهران: شركت سهامي.
- باولويج و اخر. (١٣٥٧). *سه مقاله درباره انقلاب مشروطة ايران* (المجلد جاب دوم). (م.هوشيار ، المترجمون) تهران: شركت سهامي.
- بهمن انصاري. (١٣٩٣). *انقلاب مشروط هاز آغاز تا انجام*. تهران: منشر شده براي نخستين بار دروبسايت.
- بيتر اوري. (١٣٧٣). *تاريخ معاصر مودرن ايران از تأسيس تا انقراض سلسلة قاجارية* (المجلد جاب سوم). (حمد رفيعي مهر ابادي، المترجمون) تهران: مؤسسة انتشارات عطايى.
- حربي محمد. (١٩٧٢). *تطور الحركة الوطنية في ايران من سنة ١٨٩٠حتى سنة ١٩٥٣* . بغداد: مطابع دار الثورة.
- حسن كريم الجاف. (٢٠٠٨). *موسوعة تاريخ إيران السياسي من بداية الدولة الصفوية الى نهاية الدولة القاجارية، المجلد الثالث*. بيروت: الدار العربية للموسوعات.
- حسين بايبوردي. (١٤٣٩ هـ.ش). *تاريخ بناهند كان ابيران از عهد صفويه تا اواخر قاجاريه*. تهران: انتشارات وحيد.
- حسين عبد زاير الجوراني. (٢٠٠٩). حركات المعارضة في ايران (١٩٠٤-١٩٢٥) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية.
- حسين عبد زاير الجوراني، . (٢٠٠٩). حركات المعارضة في ايران (١٩٠٤-١٩٢٥) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية.
- خضير البديري. (٢٠١٢). *الدور السياسي للبازار في الثورة الدستورية الإيرانية ١٩٠٥-١٩١١* . بيروت: العارف بللمطبوعات.
- خضير البديري. (٢٠١٣). *ايران في السياسة البريطانية ١٨٩٦-١٩٣٥* . بيروت: العارف للمطبوعات.

- خضير مظلوم فرحان البديري. (٢٠٠٥). *الموقف البريطاني من الثورة الدستورية في ايران ١٩٠٥-١٩٠٦*. الكوت: مكتبة ابن رشد.
- زانت افاري. (١٣٨٥). *انقلاب مشروطة إيراني ١٩٠٦-١٩١١(١٢٨٥-١٢٩٠)* (المجلد جاب سوم). (ترجمة: رضا رضايي، المترجمون) تهران: نشر بيستون.
- سرمد سعد يوسف، و اسراء نوري غلام. (تشرين الثاني، ٢٠١٢). تقييم الفئات المشاركة في الثورة الدستورية الايرانية ١٩٠٥-١٩١١. *مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية جامعة واسط ، العدد ٤٥، الجزء١* ، الصفحات ١٧٩-١٩٦.
- صباح الفتلاوي. (٢٠١٣). *الثورة الدستورية الإيرانية والتطورات الداخلية في إيران(١٩٠٧-١٩٠٩)*. بيروت: الرافدين.
- صلاح مهدي علي الفضلي. (٢٠١١). *الدور الوطني للمرجعية الدينية في تاريخ العراق الحديث والمعاصر ١٩٠٠-٢٠٢*. بيروت: مصر مرتضى .
- عباس اسكندري. (١٤٠٣ هـ.ش). *تاريخ مفصل مشروطيت ايران يا كتاب ارزو* (المجلد جاب دوم). تهران: اراس.
- عبد الحسين نوائي. (١٣٣٥). *دولتهاي ايران از آغاز مشروطيت تا اولتيماتوم* (المجلد جاب اول). تهران: انتشارات بابك.
- عبد الله رازي. (١٣٤٧). *تاريخ كامل ايران از تاسيس ماد تا حاضر* (المجلد جاب جهارم). تهران: اقبال.
- عبد الله لفته حالف البديري. (٢٠٠٥). دور المؤسسة الدينية في الثورة الدستورية الإيرانية ١٩٠٥-١٩١١، رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية، جامعة واسط.
- عبد الهادي كريم سلمان. (١ ١، ٢٠٠٩). موقف روسيا من الثورة الدستورية في ايران ١٩٠٥-١٩١١. *مجلة كلية الاداب، جامعة الكوفة، المجلد ١ ، العدد ٦* ، الصفحات ١١-٣٤.
- عدي محمد كاظم سبتي. (٢٠١٣). مجلس الشورى الوطني الإيراني ١٩٠٦-١٩١١- دراسة تاريخية تحليلية، اطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية الآداب، جامعة الكوفة.
- عقيل رضائي. (١٩٩٢). *سياست نامتوازن ايران وانكليس در دوره قاجار، پايان نامه براي دريافت درجه كارشناسي ارشد M.A – رشته علوم سياسي*. دنشكاه ازاد اسلامي واحد تهران مركزي، دنشكده علوم ياسي، سال تحصيلي.
- على اصغر چاهيان بروجنى. (١٣٨٧ هـ.ش). *زندگى سياسى مرتضى قلى خان هدايت (صنيع الدوله)*. تهران: دانشگاه تهران، مقطع كارشناسى ارشد.
- علي اصغر شميم. (١٣٨٧ هـ.ش). *ايران در دوره سلطنت قاجار*. اصفهان: مركز تحقيقات رايانه.
- غلام محسين ميرزا صالح. (١٣٨٤). *مذكرات مجلس اول* (المجلد جاب١). تهران: انتشارات مازيا.
- م. باولويج و اخر. (١٣٥٧). *سه مقاله درباره انقلاب مشروطه ايران* (المجلد جاب دوم). (م.هوشيار، المترجمون) تهران: شركت سهامي.
- محمد تقي بهار. (١٩٩٠). *ناصر الملك: زندگى سياسى وفرهنگى*. تهران: انتشارات علمى و فرهنگى.
- مسعود بهنود. (١٣٧٧). *كشته كان برسر قدرت* (المجلد جاب جهارم). تهران: نشر علم.
- مهدي انصاري قمي. (١٤٠٢هـ). *شيخ فضل الله نوري ومشروطيت* (المجلد جاب ٨). تهران: انتشارات امير كبير.
- مهدي ملك زاده. (١٣٨٣). *تاريخ انقلاب مشروطيت ايران، جلد بنجم*. تهران: انتشارات سخن.

- ناصر الملك. (شماره ١٩٩٦). *ماجراي بركناري وتبعيد ناصر الملك در استانه به توب بستن مجلس* . (ترجمة، م.س. جعفر، المترجمون) ضميمه شرق، ١٢.
- هادي صاحب عيدان البدراوي. (٢٠١٤). الموقف الروسي من الثورة الدستورية الإيرانية ١٩٠٥-١٩١١، رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية، جامعة واسط.
- يرواند ابراهاميان. (١٣٧٧). *ايران بين دو انقلاب*. (كل احمد محمدي، و محمد ابراهيم فاتحي، المترجمون) تهران: نشرني.
- يرواند ابراهاميان. (١٣٨٩). ، *تاريخ ايران مدرن*. (ترجمة: محمد ابراهيم فتاحي، المترجمون) تهران: نشرني.

- Ahmad Kasravi Tabrizi. (2009). A History of Parliamentary Rule in Iran, Vol. 2. (Translated by: Houda Ezzat Mohamed, Translators) Cairo: National Center for Translation.
- Iqbal Abbas. (1989). A History of Iran After Islam from the Beginning of the Tahirid Dynasty to the End of the Qajar Dynasty 820-1925. (Translated by: Muhammad Ala' al-Din Mansour, Translators) Cairo: Dar al-Thaqafa for Publishing and Distribution.
- Amal Subki. (1999). A Political History of Iran Between Two Revolutions 1906-1979. Kuwait: Alam al-Ma'rifah.
- Baqir Aqili. (1370). Famous Men. Tehran: Kaftar Publishing.
- Paulwig et al. (1357). Three Articles on the Revolution of the Iranian Revolution (Vol. 2). (Translated by: M. Hoshyar, Translators) Tehran: Sharekat Sahami.
- Paulwig et al. (1357). Three Articles on the Constitutional Revolution of Iran (Volume 2). (M. Hoshyar, Translators) Tehran: Sharekat Sahami.
- Bahman Ansari. (1393 AH). The Constitutional Revolution: From Beginning to End. Tehran: Published by Dropsite for the First Edition.
- Peter Urie. (1373 AH). Contemporary History of Modern Iran: From the Establishment to the Extinction of the Qajar Dynasty (Volume 3). (Hamd Rafiei Mehrabadi, Translators) Tehran: Ataei Publications Institute.
- Harbi Mohammad. (1972). The Development of the National Movement in Iran from 1890 to 1953. Baghdad: Dar al-Thawra Press.
- Hassan Karim al-Jaf. (2008). Encyclopedia of the Political History of Iran from the Beginning of the Safavid State to the End of the Qajar State, Volume 3. Beirut: Arab House for Encyclopedias.
- Hossein Baybourdi. (1439 AH). The History of Panahend Iran from the Safavid Era to the Late Qajar Period. Tehran: Vahid Publications.
- Hussein Abdul Zayer Al-Jurani. (2009). Opposition Movements in Iran (1904-1925): A Historical Study, Unpublished Master's Thesis. College of Basic Education, Al-Mustansiriya University.
- Hussein Abdul Zayer Al-Jurani. (2009). Opposition Movements in Iran (1904-1925): A Historical Study, Unpublished Master's Thesis. College of Basic Education, Al-Mustansiriya University.
- Khudair Al-Badiri. (2012). The Political Role of the Bazaar in the Iranian Constitutional Revolution 1905-1911. Beirut: Al-Aref Publications.
- Khudair Al-Badiri. (2013). Iran in British Politics 1896-1935. Beirut: Al-Aref Publications.
- Khudair Mazloum Farhan Al-Badiri. (2005). The British Position on the Constitutional Revolution in Iran 1905-1906. Al-Kut: Ibn Rushd Library.

- Zant Afari. (1385 AH). The Iranian Constitutional Revolution 1906-1911 (1285-1290 AH) (Volume 3). (Translated by Reza Rezaei, Translators). Tehran: Bisotun Publishing.

- Sarmad Saad Yousef and Esra Nouri Gholam. (November 2012). Evaluating the Groups Participating in the Iranian Constitutional Revolution 1905-1911. Journal of the College of Education for Human Sciences, University of Wasit, Issue 45, Part 1, pp. 179-196.
- Sabah Al-Fatlawi. (2013). The Iranian Constitutional Revolution and Internal Developments in Iran (1907-1909). Beirut: Al-Rafidain.
- Salah Mahdi Ali Al-Fadhli. (2011). The National Role of Religious Authority in the Modern and Contemporary History of Iraq 1900-2021. Beirut: Mortada Misr.
- Abbas Iskandari. (1403 AH). A Detailed History of the Constitutional Revolution in Iran, or The Book of Arzu (Volume 2). Tehran: Aras.
- Abdul-Hussein Navaei. (1335 AH). The Iranian States from the Beginning of the Constitutional Revolution to the Modern Era (Volume 1). Tehran: Babak Publications.
- Abdullah Razi. (1347 AH). A Complete History of Iran from its Founding to the Present (Volume 4). Tehran: Iqbal.
- Abdullah Lafteh Halif Al-Badiri. (2005). The Role of the Religious Establishment in the Iranian Constitutional Revolution 1905-1911, Unpublished Master's Thesis. College of Education, University of Wasit.
- Abdul-Hadi Karim Salman. (1/1/2009). Russia's Stance on the Constitutional Revolution in Iran 1905-1911. Journal of the College of Arts, University of Kufa, Volume 1, Issue 6, pp. 11-34.
- Adi Muhammad Kazim Sabti. (2013). The Iranian National Consultative Assembly 1906-1911: An Analytical Historical Study. Unpublished doctoral dissertation. College of Arts, University of Kufa.
- Aqil Rezaei. (1992). Iran and England's Unbalanced Policy in the Qajar Era. Thesis for the Master's Degree (M.A.) - Political Science Department. Azad Eslami University, Tehran Markazi Branch, Political Science Department, Undergraduate Year.
- Ali Asghar Chahian Boroujeni. (1387 AH). Zendhi politician Morteza Qoli Khan Hedayat (made by the state). Tehran: Daneshgah Tehran, section of Karshanasi Arshad.
- Ali Asghar Shamim. (1387 AH). Iran is the role of the Qajar Sultanate. Isfahan: Rayaneh Investigation Center.
- Ghulam Mohsin Mirza Saleh. (1384). Memoirs of the First Council (Volume JAP 1). Tehran: Mazia Publications.
- M. Paulwig and others. (1357). Saha article Darbara coup d'etat conditional Iran (Vol. Jab Dom). (M. Hoshyar, translators) Tehran: I shared my arrows.
- Muhammad Taqi Bahar. (1990). Nasir al-Mulk: a political Zendhi and a Farhangi. Tehran: Scientific and Farhangi Publications.
- Masoud Bahnoud. (1377). Kashteh Kan Barsar Qudrat (Volume 14). Tehran: Nashr-e Elm.
- Mehdi Ansari Qomi. (1402 AH). Sheikh Fazlollah Nouri and the Constitutional Revolution (Volume 8). Tehran: Amir Kabir Publications.
- Mehdi Malekzadeh. (1383). Tarikh-e Inqilab-e Mashrūt-e Iran, Volume 1. Tehran: Sokhan Publications.
- Nasser al-Molk. (No. 1996). Majrai Barkanari and the Exile of Nasser al-Molk in the State of the Parliament. (Translated by M.S. Jafar, Translators). Shargh Appendix, 12.
- Hadi Saheb Eidan al-Badrawi. (2014). The Russian Position on the Iranian Constitutional Revolution 1905-1911, Unpublished Master's Thesis. College of Education, Wasit University.
- Yervand Abrahamian. (1377). Iran Between Two Revolutions. (Translated by Ahmad Mohammadi and Mohammad Ibrahim Fathi) Tehran: Nashrani.
- Yervand Abrahamian. (1389). History of Modern Iran. (Translated by Mohammad Ibrahim Fathi) Tehran: Nashrani.